المقدمة

تعتبر المحاسبة وسيلة لتجميع البيانات وتوصيلها الى المستخدمين للإستفادة من هذه المعلومات عند إتخاذ قراراتهم ، فالأحداث الإقتصادية والعمليات المالية يتم تحديدها وتصنيفها وتسجيلها من أجل إستخراج تقارير عن نشاط المنشأة المعنية وتقديمها للمستفيدين 0

وتختلف وتتباين حاجيات المستخدمين نسبة لتعددهم الى درجة يصعب معها تقديم معلومات تشبع حاجيات كل واحد من هؤلاء المستخدمين لذلك تحاول التقارير تقديم معلومات مجتمعة تكاد تفى بحاجة المستخدمين 0

وحتى يتمكن المستخدمون من دراسة وتحليل التقارير المالية التى تساعدهم فى إتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بقياس آداء المنشآت وتطوره ومقارنته والحكم عليها لابد من إزالة التباين والفوارق فى إعداد التقارير المالية فظهرت الجمعيات المهنية التى تضع أسساً ومعايير تنظم إعداد التقارير المالية سواء على المستوى الدولى أو القومى أو الإقليمى والتى تهدف لتضييق الفوارق فى التقارير المالية 0

تحتل المؤسسات المالية الإسلامية حيزاً كبيراً فى الخارطة المالية العالمية ولها فلسفتها الخاصة فيما يتعلق بمفهوم المال والحصول عليه وإستثماره مما حدا بهذه المؤسسات أن تنشىء هيئة خاصة بها لإصدار معايير محاسبية تناسب طبيعة وخصائص هذه المؤسسات كان أولها معيار العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، ذلك لأن الأداء المالى لا يرتبط بآداء وتوظيف الأموال فى هذه المؤسسات فحسب وإنما يرتبط ايضاً بالمتعاملين معها فى قدرتهم على المقارنة وإتخاذ القرارات السليمة فى مسيرة النشاط الإقتصادى عامة والإستثمارى خاصة 0

مشكلة البحث :

تعتبر طرق العرض والإفصاح فى القوائم المالية للمصارف أداة أساسية للمقارنة بين هذه المصارف من خلال المعلومات الكافية التى تساعد على تقويم أدائها 0

ومشكلة الدراسة تكمن فى معرفة وإختبار تطبيق معيار العرض والإفصاح العام فى التقارير المالية للمصارف وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية التي تلخص مشكلة البحث:

1. هل المعلومات المنشورة فى التقارير المالية كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدمى القوائم المالية ، وتساعد على تقويم أداء المصرف المعنى ؟
2. هل توجد صعوبات ومشاكل لتطبيق معيار العرض والإفصاح فى التقارير المالية للمصارف ؟
3. هل هناك قابلية للفهم والإستيعاب لمستخدمى التقارير المالية تتيح لهم سهولة التقييم والمقارنة بين المصارف ؟

أهداف البحث :

يستهدف البحث التعرف بصورة عامة على مدى قابلية معيار العرض والإفصاح الإسلامى للتطبيق بالمصارف العاملة فى السودان ، وإظهار ما يلى :-

أ. أهمية معيار العرض والإفصاح فى تناول القوائم المالية وتقديم البيانات 0

ب. إستفادة مستخدمى البيانات من درجات الإفصاح المتعلقة بالقوائم المالية لإتخاذ قراراتهم الخاصة بتقويم أداء المصرف المراد التعامل معه .

ج. 0إختبار مدى قابلية المعيار للتطبيق 0

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية القطاع المصرفى فى النشاط الإقتصادى لمساهمته الفاعلة فى دفع عجلة العملية الإقتصادية التى ترمى لتحقيق التنمية خاصة وأن للقطاع المصرفى أبعاد إستراتيجية فى إطار التنمية الشاملة المستدامة من خلال منح الإئتمان والإنتشار الجغرافى 0

وتنبع أيضاً أهمية هذا البحث من الدراسة الموضوعية للمنظور النظرى الخاص بالبيانات المالية وطرق عرضها ودرجات الإفصاح مع إيمان الباحث بضرورتها وأهميتها فى السودان من حيث إثراء التراث النظرى ، خاصة بعد التجربة الثرة للمصرف الإسلامى وضرورة وجود تنظير محاسبى يعكس هذه التجربة 0

بالإضافة للتأكد من تطبيقات معيار العرض والإفصاح بالمصارف السودانية وعكس المشاكل والعقبات التى صاحبت التطبيق فضلاً على الوقوف على المقارنات بين المصارف ومعرفة مدى التطبيق خاصة لحاجة المتعاملين مع هذه المصارف للإفصاح لتحديد كفاية أداء هذه المصارف 0

فروض البحث :

فى ضوء مشاكل البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه يهتم البحث بإختبار صحة الفروض التالية :

أ. هنالك علاقة طردية بين معيار العرض والإفصاح وقدرة مستخدم القوائم المالية فى إتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف أمواله 0

ب. يؤدى تطبيق معيار العرض والإفصاح الى سهولة المقارنة بين المصارف المختلفة وإمكانية قياس أداء كل منها 0

ج. لا يتيح معيار العرض والإفصاح معلومات كافية وبينة لمستخدمى التقارير المالية0

د. تطبيق معيار العرض والإفصاح يزيد من كفاءة الآداء فى المصارف 0

منهجية البحث :

فى إطار دراسة معيار العرض والإفصاح الإسلامي بين النظرية والتطبيق يأتى استخدام المنهج الوصفي و التحليلي و الاستنباطي (QUALITATIVE ANALYSIS)

بالإضافة لمنهج دراسة الحالة بغرض إكمال مكونات هذه البحث من الناحية النظرية والتطبيقية ، وذلك بقصد تحديد مدى صحة وملائمة الفروض المطروحة 0

ويعتبر هذالمنهج مناسباً نظراً لطبيعة البحث التى تتركز فى الوصول الى كافة القواعد النظرية وربطها وفقا لمتطلبات البحث ، بالإضافة الى أن الإطار العملى يكون تحليلياً بغية تحديد الأسس والمعايير المناسبة لتحقيق أهداف البحث ، ويستلزم ذلك :-

أ- إستخدام إستمارة إستبيان لجمع البيانات والمعلومات والحقائق من العاملين بالمصارف 0

ب- جمع البيانات والحقائق من المصادر الثانوية المتعلقة بموضوع البحث بالإضافة لتحليل التقارير المالية السنوية للعينة المختارة من المصارف بغية تحديد مدى صحة وملائمة فروض البحث المطروحة 0

ج- إجراء مقابلات شخصية متعلقة بموضوع البحث 0

حدود البحث :

(أ) المجال الزمنى : المعلومات المجمعة المتعلقة بالتقارير المالية الخاصة بفترات تطبيق المعيار 98 –2001 م (وذلك لحداثة تطبيق المعيار من العام 1998 فى المصارف السودانية)

(ب) المجال المكانى : يمثل مجتمع البحث (26)مصرفاً عاملاً بالسودان ممثلة فى 4 قطاعات هى :

- مصارف تجارية حكومية وعددها مصرفان
- مصارف تجارية مشتركة وعددها (17) مصرفاً
- مصارف متخصصة حكومية وعددها (4) مصارف
- فروع لمصارف أجنبية وعددها (3) مصارف

وقام الباحث بأخذ عينة عشوائية تمثل هذا المجتمع فى (5) مصارف على أساس إختيار مصرفين من المصارف التجارية المشتركة ، بالإضافة لإختيار مصرف لكل من المصارف التجارية الحكومية و المصارف المتخصصة وفروع البنوك الأجنبية مما يتوقع إمكانية تعميم وقياس نتائج هذه العينة على المجتمع الذى أخذت منه .

(ج) المجال البشرى :

01 العاملون بالإدارات المالية بالمصارف السودانية 0

خطة البحث :

تشمل خطة البحث ما يلى :

الفصل الأول : مفهوم وأهداف وطرق عرض التقارير المالية :

- **المبحث الأول :** التقارير المالية
- **المبحث الثاني :** الإطار الفكرى المحاسبى
- **المبحث الثالث :** المعايير المحاسبية

الفصل الثانى : الإتجاهات النظرية لمعيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية :

- **المبحث الأول :** التعريف بالمصارف الإسلامية
- **المبحث الثانى :** العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية :

- **المبحث الأول :** مدخل الجهاز المصرفى السودانى
- **المبحث الثانى :** نتائج تحليل الدراسة التطبيقية (الميدانية)

النتائج والتوصيات :

- النتائج
- التوصيات
- المراجع